Issue 6388-6389 Saturday-Sunday 29-30/6/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6388 - 6389 السبت – الاحد 27 من شوال 1440 هـ 29-30 من حزيران (يونيو) 2019 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

رؤية قانونية موضوعية

إنهاء الإدارة بالوكالة.. بين الأطماع السياسية والأمن الوظيفي

حسن الياسري
بغداد

لقد شهدت السنوات الماضية تزايداً ملحوظاً في الحديث عمّا سُميّ بـ (ملف الوكالات) أو (الإدارة أو العمل بالوكالة) ، تلك الإدارة التي شملت مناصب رؤوساء هيئات ووكلاء وزارات ومديرين عامين ، مدنيين وعسكريين .وليس بخاف أنّ هذا الحديث قد بدأ في عهد حكومة السيد المالكي الثانية ، بيد أنه ازداد بشكل ملحوظ ما بعد ذلك في حكومة السيد العبادي ، التي كانت تتضمن في بعض فقرات منهاجها الوزاري تعهداً بإنهاء هذا الملف.

وعند انبثاق مجلس النواب الجديد كان من ضمن الأمور التي طلبها من الحكومة الجديدة عند تأليفها التعهد بإنهاء ملف الإدارة بالوكالة ؛ وهو ما تضمنه المنهاج الوزاري المعلن من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء (السيد عبد المهدي) في تشرين الأول من عام 2018.

ثم قام مجلس النواب من بعد ذلك بتضمين قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2019 مادة (المادة 58) تتعلق بوجوب إنهاء الإدارة بالوكالة ، وحددت المادة أمداً زمنياً لهذا الإنهاء يتمثل في الثلاثين من حزيران من عام 2019فقد ورد في هذه المادة الآتي: (تلتزم الحكومة بإنهاء إدارة مؤسسات الدولة بالوكالة ما عدا الأجهزة الأمنية والعسكرية في موعد أقصاه 2019-6-30).

ويعلم المتخصصون أنّ ما ورد في هذه المادة يُعدُّ خطأً يُبيح الطعن بها دستورياً أمام المحكمة الاتحادية ؛ ذلك أنّ قانون الموازنة العامة لا علاقة له بهذا الأمر لا من قريب ولا بعيد ، وهكذا فيما يتعلق ببعض مواد قانون الموازنة العامة الأخرى ، من أمثال تحديد مدة الإيجار ومبلغ الإيجار لبعض العقارات ، وما شابه ذلك من أمور غريبة يتضمنها هذا القانون في كل عام !!

وكان الأولى بالبرلمان النأي عن هذه الأمور التي تتعارض مع طبيعة قانون الموازنة العامة ؛ إذ من المعلوم أنّ هذا القانون ينظم أمر الموازنة – نفقات وإيرادات – ، ولا علاقة له بالأمور الأخرى البعيدة عن طبيعته !!

مشكلة الادارة

وفي محاولة لمعالجة مشكلة الإدارة أو العمل بالوكالة قانونياً ، أجد من الضروري التطرق إلى المسائل الثلاث الآتية :

1- المسألة الأولى : هل الإدارة بالوكالة على مستوى الدولة تُعدُّ خطأً من الناحية القانونية ، ينبغي تصحيحه و معالجته ؟

2- المسألة الثانية : ما هي الآلية المثلى لمعالجة هذه المشكلة من الناحية القانونية ؟

3- المسألة الثالثة : ما مصير أولئك الذين خدموا الدولة لسنين طويلة بالوكالة ، ويُراد الآن إزاحتهم أو إزاحة بعضهم ؟

1- المسألة الأولى :

□ هل الإدارة بالوكالة على مستوى الدولة تُعدُّ خطأً قانونياً ينبغي تصحيحه ؟

– لا ريب في أنّ الأصل بالعمل الإداري أنْ يكون على وفق القانون والسياقات الإدارية ، ولا جرم أنّ القانون يشترط جملة شروط في مَنْ يتبوأ منصباً في الدولة ، ولا سيما إنْ كان المنصب رفيعاً ، كرئيس هيأة بدرجة وزير أو وكيل وزير مثلاً .

ومن جملة هذه الشروط نيل ثقة البرلمان لمن يشترط الدستور فيهم ذلك ، كرؤوساء الهيئات الذين هم بدرجة وزير ، أو الحصول على موافقة مجلس الوزراء للذين يشترط القانون عرضهم على هذا المجلس ، مثل المديرين العامين. إنّ نيل ثقة البرلمان أو موافقة مجلس الوزراء يُعدُّ شرطاً قانونياً لازماً لا غنى عنه لأداء المسؤولية ومباشرة الصلاحيات .

وتأسيساً على ذلك ينبغي على الحكومة –كسياق عام –أنْ تحيل أسماء مرشحيها إلى مجلس النواب لشغل المناصب التي تقتضي العرض على المجلس قبل مباشرتهم مسؤولياتهم ، وهكذا يتعين عرض أسماء المرشحين الآخرين الذين يتوجب عرضهم على مجلس الوزراء قبل أنْ يباشروا مسؤولياتهم . فإنْ حازوا ثقة البرلمان أو مجلس الوزراء – بحسب الصفة –باشروا آنئذ بمسؤولياتهم ومهماتهم القانونية ، وبخلافه لن تترتب أية آثار سلبية ، ما داموا ليسوا في موقع المسؤولية بعد.

إنّ هذا يمثل التوجه القانوني السليم الذي كان ينبغي السير على هداه من قبل الحكومات والبرلمانات المتعاقبة .

بيد أنّ الضرورة وظروف البلد الأمنية وعدم توافق الحكومة والبرلمان في مدد متعاقبة أفضى إلى خرق هذه القاعدة القانونية مراراً وتكراراً ، منذ عهد دستور عام 2005 ولغاية الآن ، إذْ لم تقم تلك الحكومات بعرض مرشحيها على البرلمان إلاّ قليلاً !!

ولا ينكرنّ أحدٌ أنّ مشكلة الإدارة بالوكالة تحتاج إلى علاج ، ولكي يكون العلاج ناجعاً ينبغي أنْ يركن إلى القانون وينسجم مع السياقات الإدارية . وإنّ من الصواب القول إنّ هذه المشكلة تتحمل مسؤوليتها الدولة –الإدارة – ، وليس الأفراد الذين تبوؤا هذه المناصب ؛ ذلك أنّ خطأ الإدارة من الناحية القانونية يقع على عاتق الإدارة ذاتها ، وليس على الأفراد الذين تحملوا المسؤولية ، ولا سيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ بعضاً من هؤلاء قد خدم الدولة في يوم كان الرعب يصيب الكثيرين ؛ بسبب الأعمال الإرهابية التي كانت تروم النيل من العاملين في الدولة ابان تلك الحقبة ، وبالخصوص إنْ كانوا من ذوي الدرجات الخاصة . هذا كله من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن لسائل أنْ يسأل :

□ هل ذلك يعني أنّ العامل بالأصالة أفضل من العامل بالوكالة من الناحية الموضوعية ؟

– من الناحية القانونية المجردة يوجب القانون الإيفاء بكل شرائطه ومتطلباته ، ومنها أنْ يكون العمل بالأصالة ؛ لأنه هو الأصل وما ينبغي أنْ يكون عليه الحال ؛ (وهو ما كان – أحد – أسباب استقالتنا من رئاسة هيأة النزاهة بعد أنْ وجهنا كتابين رسميين إلى رئاسة الوزراء طالبنا فيه عرض ترشيحنا على البرلمان بسبب رفضنا العمل بالوكالة !!).

قدرات شخصية

أمّا من الناحية الموضوعية فإننا إذا نظرنا إلى المؤهلات والقدرات الشخصية لملاكات الإدارة قلنا إنّ الأفضل إنّما يكون بحسب عمله ، سواءً أكان يعمل بالأصالة أم الوكالة ، فالعمل بالأصالة لا يحوّل الفاسد إلى صالح ، والعمل بالوكالة لا يحوّل الصالح إلى فاسد .

إذ كلاهما يخدم الدولة بحسب موقعه ، ويتحمل المسؤوليات ذاتها ، ويتعرضان للخطورة ذاتها ، ولا يوجد فرقٌ بينهما البتة سوى أنّ العامل بالأصالة قد حاز ثقة البرلمان أو مجلس الوزراء ، والعامل بالوكالة لم يحز ذلك . مع أنّ التجربة الطويلة في هذا البلد أثبتت أنّ نيل تلك الثقة لن تمنح صك الغفران ، فأنّ بعضاً من العاملين بالأصالة الحائزين ثقة البرلمان قد تبيّن فسادهم الواضح ، في حين إنّ بعضاً من العاملين بالوكالة قد أثبتت التجربة صلاحهم وخدمتهم للبلد ، والعكس صحيحٌ أيضاً . ثم إنّ الدولة يتعين عليها تهيئة كل مستلزمات الأمن والاستقرار الوظيفي لجميع العاملين فيها ، سواءً أكانوا بالأصالة أم الوكالة . إذ منْ حق الموظف والمكلف بخدمة عامة أنْ يشعر بالأمن والاستقرار الوظيفيّ ، وأنْ لا يكون عرضةً للاهتزاز والتهديد مع كل انتخابات جديدة في البلد تُسفر عن انتخاب برلمان جديد وحكومة جديدة ، وما يرافق ذلك منْ قيام البعض بالكلام في العمل بالوكالة وكأنّ العاملين فيها قد ارتكبوا جريمةً بحق الوطن تستدعي التخلص منهم ، وفي الغالب يوجه هذا الكلام من بعض الذين لا يعلمون أصول الإدارة وفنونها ، ولا يعرفون شيئاً سوى البحث عن المحاصصة والمغانم !! فالواجب على الدولة تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين فيها ، وإبعادهم وإبعاد هذا الملف –الإدارة بالوكالة – بالكلية عن التأثيرات والأطماع السياسية المختلفة ، ولا سيما إذا علمنا أنّ المحاصصة تتدخل في اختيار الوزراء ، لكنها ينبغي أنْ لا تتدخل في ملف الهيئات المستقلة وملف الإدارة بالوكالة عموماً ؛ ذلك أنّ القيادات الإدارية من هذا النوع يُراعى بشأنها المعيار الموضوعي القائم على النزاهة والخبرة والتخصص وليس الانتماء السياسي ، إذ من المفترض أنْ يكون لهذه القيادات طابعٌ إداريٌ بحت لا علاقة له البتة بالشأن السياسي أو الصراعات السياسية . ولهذا نأمل أنْ لا تكون الدعوى لحسم ملف الإدارة بالوكالة عبارة عن كلمة حق يُراد بها باطل ؛ وهي تكون كذلك إذا تدخلت الأطماع السياسية والمحاصصة فيها لغرض الحصول على مكاسب سياسية ، وكلما ابتعدت الأطماع السياسية عن هذا الملف كانت الدعوى تمثل كلمة حق يُراد بها حق. ولئن كانت الإدارة –الدولة –قد أخطأت في هذا الملف حينما سنّت سُنّة الإدارة بالوكالة ، التي ما كان ينبغي الإستمرار عليها بداعي الضرورة ، فإنّ هذه الضرورة كان يتعين أنْ تقدّر بقدرها وأنْ لا يتوسع فيها ولا يُلجأ إليها إلاّ في الحالات النادرة جداً وبشكلٍ مؤقت ، كما أنّ الإنصاف يقتضي عدم تحميل المسؤولية على المكلفين بالإدارة بالوكالة !! وبناءً على كل ما تقدم ينبغي أنْ يكوم معيار التقويم الرئيس هو العمل ذاته وخدمة البلد ، بصرف النظر عن كونه أصالةً أو وكالةً .

المسألة الثانية :

□ ما هي الآلية القانونية المثلى لمعالجة ملف الإدارة بالوكالة ؟

– لا ريب في أنّ معالجة هذه المشكلة تحتاج إلى آليات قانونية سليمة ، تتفق مع القانون ، وتنسجم مع السياقات الإدارية . بيد أنّ ما حصل في الأشهر المنصرمة من تداعيات لم تسهم بحلها بشكلٍ قانوني ، فقد تصاعدت الأصوات لحل هذه المشكلة وحسم هذا الملف ، وعلى الرغم من إيماننا بصدق نوايا بعض هذه الأصوات ، لكننا نكاد نجزم أنّ بعضها الآخر ينطلق من منطلقات سياسية تمثل أطماعاً لبعض الكتل السياسيّة في إقصاء بعض العاملين بالوكالة والاستحواذ على مواقعهم . ولربما يكون هذا ما دفع البعض لإقناع البرلمان بوضع المادة (58) في قانون الموازنة العامة ، وتحديد الثلاثين من حزيران الجاري موعداً لحسم الملف . وعلى الرغم من الانحراف التشريعي الواضح في هذا النص ، فإنّهم لم يكتفوا بذلك ، بل رتبوا أثراً آخر يمثل بدوره خطأً آخر وانحرافاً تشريعياً ثانياً ، وهو القول بضرورة كف أيدي العاملين بالوكالة بعد انتهاء الموعد المذكور ، وعدم استحقاقهم مستحقاتهم المالية ، وما شابه ذلك من آثار خطيرة غير مقبولة من الناحية القانونية وردت في ذيل المادة (58) التي جاء فيها : (ويُعد أي اجراء بعد هذا التاريخ يقوم به المعين بالوكالة باطلاً ولا يترتب أي أثر قانوني على أن تقوم الدائرة المعنية بإيقاف جميع المخصصات المالية والصلاحيات الادارية في حالة استمرارها بعد التأريخ المذكور أعلاه) !!.

روح القانون

ولستُ أدري كيف يمكن لسلطة تشريعية تلتزم بالدستور والقانون سنّ مثل هذا النص البعيد عن القانون بُعد الأرض عن السماء ، فضلاً عن مخالفته للعدالة والإنصاف وروح القانون !! فما هو السند القانوني لهذا النص ؟ وكيف يتحمل الموظف والمكلف بالإدارة بالوكالة خطأ الإدارة ذاتها ، مع أنّ الخطأ ليس منه ، بل هو خادمٌ للدولة طيلة هذه السنوات ؟ ومَنْ ذا الذي أفتى لهم بترتيب هذه الآثار المخالفة للقانون ، والمُعطّلة لسير المرافق العامة ، وكأنّ النص يخفي وراءه أمراً غير معلن !!وتأسيساً على ذلك كله أدعوا كلاً من الحكومة والسيدات والسادة النواب إلى ضرورة الالتزام بالنهج القانوني السليم في معالجة هذا الملف وحسمه ، فلدي الثقة باستعدادهما لذلك . وإسهاماً في معالجة هذه المشكلة معالجةً قانونيةً موضوعيةً ، أقدم لهما مقترحين اثنين :الأول : وهو الأساس ، ويتمثل بقيام البرلمان على وجه السرعة بتعديل نص المادة (58) من قانون الموازنة العامة ، وذلك عبر رفع القيد الزمني منها والاقتصار فيها على دعوة الحكومة إلى ضرورة معالجة وحسم هذا الملف بالسرعة الممكنة فقط ، دون تقييدها بأمد زمني محدود ، ودون التطرق للقضايا الأخرى المخالفة المذكورة آنفاً . ويمكن للسيد رئيس مجلس الوزراء طمأنة البرلمان عبر التعهد –شفهياً –بحسم الملف خلال مدةٍ لا تتجاوز نهاية هذا العام مثلاً .

إنّ هذا المقترح يحقق هدفين : الأول هو حسم هذا الملف بشكل ينسجم مع القانون ، والثاني هو انتظام سير المرافق العامة وعدم تعطيلها أو إصابة الدولة بالشلل . أما التغاضي عن المسألة بعد فوات المدة أو إيقاع الدولة في حالة الشلل التام الناجم عن عدم القدرة على استكمال متطلبات هذا الملف فسيفضي إلى الكثير من المشكلات القانونية والإدارية التي لها أولٌ وليس لها آخر. ثم إنّ هذا المقترح أولى من تمديد المدة لأمد آخر ، كأن يكون تسعين يوماً مثلاً ، إذْ يبقى الاحتمال قائماً بعدم قدرة الحكومة على الإيفاء بكل متطلبات حسمه خلال المدة الجديدة ، فنقع وقتئذ فيما وقعنا فيه سابقاً مرةً أخرى ؛ لذا يغدوا عدم تقييد الحكومة بمدة محددة هو الأوفق والأولى ، مع التأكيد على ضرورة حسم الملف بالسرعة الممكنة ؛ فذلك سيمكّن الحكومة من اختيار الكفاءات الأفضل بسبب فسحة الوقت ، بخلاف تقييدها بمدة محددة ، إذ ربما يدفعها للاختيار غير الدقيق الناجم عن ضيق الوقت .

المقترح الثاني : قيام الحكومة بالطعن دستورياً في نص المادة (58) من قانون الموازنة العامة أمام المحكمة الاتحادية ، وعندها ستسقط هذه المادة دستورياً ، وأنا بذلك زعيم –من الناحية الدستورية – ؛ وآنذاك تتحلل الحكومة من القيد الزمني ؛ ويتخلص البرلمان من الإحراج الناجم عن عدم القدرة على حسم لملف خلال المدة المضروبة سلفاً . وتستطيع المحكمة الاتحادية إيلاء الأولوية لهذه الدعوى ؛ بغية الإسراع في حسمها . لكن المقترح الأول يبقى هو الأولى والأوفق ؛ لما ذُكر آنفاً .

□ المسألة الثالثة : ما مصير المكلفين بالوكالة ؟

– يمكن أنْ نقسم الملاكات العاملة بالوكالة إلى فئات ثلاث ، لكل واحدة منها حكمٌ خاص :الفئة الأولى : وتشمل أولئك الذين خدموا الدولة بالوكالة ، ويتمتعون بالنزاهة وحسن السمعة والخبرة ، فهؤلاء يجب عدم التفريط بهم والقيام بتثبيتهم أصالةً ؛ للإفادة من خبرتهم من جهة ، ولكي يشعروا بالأمن الوظيفي وحماية الدولة لهم جزاءً وفاقاً لما قدموه وما كابدوه من جهة أخرى . فلقد أسلفنا القول إنّ المعيار الرئيس في ملف الإدارة بالوكالة هو المعيار الموضوعي القائم على مراعاة شروط النزاهة والخبرة والتخصص ، وليس المعيار الشخصي القائم على مجرد التغيير للتغيير ، أو مجرد تغيير زيد بعمرو. الفئة الثانية : وتشمل بعض المكلفين بالوكالة من الذين يتمتعون بالنزاهة ، دون الخبرة ، والمعروف عنهم الضعف أو الفشل الإداري ؛ فمثل هؤلاء يجب إقصاؤهم عن مواقعهم ، والإفادة منهم بدلاً عن ذلك في مواقع أدنى تتناسب مع قدراتهم .الفئة الثالثة : وتشمل أولئك الذين تواترت الأدلة على فسادهم وعدم نزاهتهم ؛ فمثل هؤلاء يتعين إقصاؤهم ، وعدم تعيينهم في أي موقعٍ إداريٍ ، صغر أو كبر !!

من الديمقراطية إلى التكميم

لاشك ان اقرار قانون مكافحة جرائم المعلوماتية هو اجراء خطير يهدد الحريات العامة بالصميم كونها مكتسبات تضمخت بدماء الاحرار من العراقيين على مدى عقود من الزمن ،لكن السؤال الملح لماذا الان اصدار مثل هذا التشريع !؟في الحقيقة بعد ان فشلت الطبقة السياسية في تقديم اي انجاز ملموس على كل الاصعدة في.. البنية الخدمية والاجتماعية والأمنية تتعرض هذه الطبقة الى ضغوط شعبية وسياسية من قبل الشرفاء والمخلصين في هذا البلد. بسبب التذمر الشعبي من السياسات العشوائية والتخبط في بناء مؤسسات الدولة نتيجة المحاصصة التوافقية التي اسهمت بشكل مباشر في خراب البلد وانتعاش الارهاب في ان يعبث بأمن مدننا وقد ذهب جراء ذلك مئات آلاف من الشهداء الامر الذي خلق وضعا نفسيا محطما لدى المجتمع العراقي ،فانطلقت التظاهرات المعارضة للنهج السياسي المقيت من جهة وتفشي الفساد بشكل لا نظير له في دول العالم اذا نخر معظم مفاصل الدولة وباتت الميزانيات الانفجارية نهبا للقوى المتنفذة وبذرائع شتى،،ومن هنا لجأ المواطن الى التعبير عن امتعاضه واستنكاره لما يجري وأخذت وسائل التواصل الاجتماعي ترصد كل الظواهر السياسية السلبية في الحراك السياسي ..

وترقب مساراته بانتقاد شديد مابين السخرية اللاذعة والنكتة السوداء مما ادى الى استنفار القوى السياسية الفاسدة والمتضررة من عملية النقد السياسي الى ايجاد تشريع او قانون يوقف حركة وسائل التواصل الاجتماعي المتصاعدة والمؤثرة في كل الاتجاهات والتي اصبحت تهدد البنيان السياسي الفاشل القائم على نهج سلبي في التحاصص السياسي دون الكفاءات والطاقات ان تأخذ دورها في بناء العراق وفق نهج وطني يعتمد المواطنة والكفاءة بعيدا عن الطائفة والمذهب خيارا للعمل السياسي..

من هنا حاولت مجموعة من السياسيين الفاسدين الشروع بجمع التواقيع لتشريع قانون جرائم المعلوماتية رغم المعارضة الشديدة من قبل حشود الصحفيين والإعلاميين وكل منضمات المجتمع المدني وبعض السياسيين الخيرين وهو يقصد بالذات وسائل التواصل الاجتماعي ومحاول للإجهاز على الحريات العامة رغم ان هناك اجراءات تتخذها شركة فيسبوك لتامين الحسابات بالعلامة الزرقاء لكل الاوساط حتى يتحمل الافراد مسؤولية ما ينشره المستخدمين اضافة الى الغائها الى ملايين الحسابات الوهمية وهي مستمرة في هذا الاجراء الى الان ..

وقد فشل تمرير القانون لثلاث دورات متتالية لمخالفته للدستور ،واليوم يواجه تحديا كبيرا من الاعلاميين والسياسيين الشرفاء وقوى المجتمع المدني وهذا ما تأمله في افشال هذا المخطط الرهيب الذي يستهدف الحرية والمواطن بدعوى القذف والشتم والتهكير والابتزاز وهذه كفلها القانون الجزائي في تجريمها ضمن قانون العقوبات العراقي .

وعليه نحن ومن هذا المنبر الحر نرفض رفضا قاطعا هذا القانون دون تعديلات جوهرية وأساسية حتى لا تمس الحريات العامة التي كفلها الدستور العراقي.

احمد جبار غرب
بغداد

برتقال ديالى في صيفها اللاهب

تميزت هذه المدينة والتي تحدها خمس محافظات إلى جانب امتلاكها حدوداً طويلة مع إيران ما تعد حلقة وصل مهمة بين الشمال والوسط، كما تعتبر هذه المحافظة من المحافظات المهمة في الإنتاج الزراعي من ناحية الحمضيات أو من ناحية إنتاجها للقمح حيث تعتبر من الأراضي الخصبة في الإنتاج ومن النوعيات المتميزة في البلاد ، كما تعتبر هذه المدينة ذات مليون ونصف نسمة تتميز بتنوعها القومي والمذهبي ، وما تميزت به هذه المدينة هو التعايش الاجتماعي بين مكوناتها، والتزاوج بين عوائلها حتى أصبحت مكوناتها متماسكة من حيث العمق القبلي أو حتى من حيث العلاقات الاجتماعية فيما بينهم ما جعل هذه المدينة تعيس أجواء هذا التعايش طيلة سنين مضت .

بعد أحداث عام 2003 وما رافقها من دخول الجماعات الإرهابية ابتداءً من القاعدة مروراً بعصابات التوحيد والجهاد وانتهاء داعش حيث استهدفت هذا التنوع والتماسك ، وضربت عمق هذا الوجود العشائري والقبلي ، وأحدثت فيه شرخاً ، حيث عملت العصابات الإرهابية إلى أسلوبين (التهجير والقتل) حيث عمدت هذه الجماعات الإرهابية إلى القيام بعمليات إرهابية استهدفت السنة والشيعة على حد سواءً، إلى جانب الاستهداف المنهج الذي قامت به بعض الجماعات المحسوبة على الكرد ، لتهجير العرب عموماً (الشيعة والسنة) من هذه مناطق تواجدهم وعمقهم التاريخي للتأثير على وجودهم الديمغرافي مما يؤثر بالسلب على قاعدة وجودهم وتأثيرهم في أي انتخابات قادمة ، إلى جانب سعي الأطراف السياسية والتي كانت تعمل مع الإرهاب ليلاً وفي السياسية نهاراً إلى ضرب العلاقات والروابط الاجتماعية بين جميع المكونات ، وأحداث شرخاً فيها وفق قاعدة خبيثة (فرق تسد) .

ديالى الخير ما زالت تعاني من صراع عملاقة السياسة ، وشذاذ الفساد والقتل ، وما زالت تعاني من حيتان الفساد التي تعمد إلى ضرب صميم المحافظة وقتل وجودها وخيرها.

من خلال العمل على زحزحة أمنها ، وإيجاد الفرقة بين أبنائها ومكوناتها بما يحقق الأجندات الخارجية التي تعمل على ضرب المحافظة من الداخل عبر إدامة الشحن الطائفي والمذهبي والمستفيد من كل هذا هم من يريد أن تعيش هذه المحافظة في بحيرة من الدماء .

ديالى البرتقال ستبقى متماسكة أمام الأجندات ، وأمام أي مخطط يراد به ضرب المكونات فيها ، ولكن في الوقت المسؤولية كبيرة على عشائرها ومثقفيها وشخصياتها في العمل على نبذ الخلاف والاختلاف وعدم السماح لمصاصي الدماء من السياسيين في اللعب على وتر الطائفية من جديد ، وإيقاف أي مخطط خبيث يراد به تخريب أمنها واستقرارها.

كما على الحكومة السعي الجاد والحثيث من اجل أقامة المشاريع الإستراتيجية المهمة فيها ، وإعادة أعمار ما دمره الإرهاب الداعشي، وتفعيل القوانين التي تحمي حقوق أبناء المدينة ، وإعادة شجرة البرتقال إلى عهدها لتكون فخراً للأجيال على مر الزمان.

محمد حسن الساعدي
بغداد

الفساد والحكومة الألكترونية

أظهرت الدراسات الأخيرة للدول التي تدار عبر نظام الحكومة الالكترونية والتي تجاوزت العشرين دولة وهي في ازدياد مستمر ، أن نسبة الفساد في أدنى مستوياتها ، كما أن المواطنين نسب رضاهم مرتفعة جدا وقد تصل إلى ثمانين بالمائة ،وهناك نسب قليلة للمواطنين الغير راضيين ويتم معالجة العقبات التي عانوا منها عبر الاتصال بهم ودراسة استبياناتهم عن الخدمة المقدمة لهم لغرض تحسينها وتطويرها . هذا ما تمخضت عنه الدراسات الأخيرة من عمر الحكومات الإلكترونية ،والتي قارب الكثير منها على دخول عقده الأول بنجاح باهر يستحق التقدير ، وكعادتنا هذه التجربة كما الكثير من التجارب الناجحة في مختلف دول العالم ما زالت تخطو خطواتها الأولى ببطء شديد حتى تصل إلينا .

أنني هنا أشير بإصبع الاتهام إلى كيانات الفساد المتجذرة كالسرطان في دوائرنا الحكومية ، فبكل تأكيد سوف تحارب حتى أخر لحظة من أجل إفشال هذه التجربة ، كما سوف يلعب أتباع كيانات الفساد بهذه الأنظمة لجعلها فاشلة لا قيمة تذكر لها . نحن نشهد على خدمة بسيطة جدا وسهلة وهي خدمة حجز المواعيد في دوائر الدولة ، والتي تتم عن طريق الهاتف أو تقديم معلومات شخصية متواضعة عبر موقع الدائرة على الانترنيت يتم اللعب به عبر أفراد أو مكاتب خارج الدائرة لغرض إعطائك موعد أسرع من الأخرين .

الحرب مع الفساد طويلة هذا لا شك منه ، وأحد أهم الأسلحة هي الحكومة الالكترونية ، لأنه حينها سوف يتقلص دورهم وتمويلهم ، وهذه تكون ضربة موجعة وبداية النهاية لهم.

حسين علي غالب
بغداد

مقابلات

رئيس المعهد الإسلامي في البرازيل لـ (الزمان):

الدور العربي غائب فى البرازيل ونطالب الأزهر بإرسال بعثات

القاهرة - مصطفى عمارة

أثار قرار الرئيس البرازيلي بنقل سفارة البرازيل الى القدس ردود فعل غاضبة فى العالمين العربي والإسلامي خاصة أن البرازيليين من الشعوب المتعاطفة مع قضية الشعب الفلسطيني مالبث ان اعلن رئيس البرازيل بالوكالة هاميلون موراو الاثنين أن الحكومة لا تعتزم "في الوقت الراهن "نقل سفارتها في اسرائيل من تل أبيب الى القدس، ما يظهر موقفا رسميا ملتبسا حيال هذا الملف. ويتولى الجنرال هاميلتون موراو، وهو عادة نائب للرئيس، منصب الرئاسة موقتا في غياب الرئيس جاير بولسونارو الذي خضع لجراحة الاثنين ، وأدلى موارو بهذا التصريح أمام رئيس البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في البرازيل ابراهيم الزبن.

وصرح للصحافيين إثر لقائه الدبلوماسي الفلسطيني بان "الرد الذي أدليت به أمامهم هو باسم الدولة. في الوقت الراهن، لا تفكر الدولة البرازيلية في أي نقل للسفارة ."وعن خلفيات هذا القرار ورؤيته للأوضاع فى العالم الإسلامي وحالة التطرف في صفوف الجالية العربية بالبرازيل ، كان لـ (الزمان) بطبعتها الدولية هذا الحوار مع الشيخ محمد المغربي رئيس المعهد الاسلامي فى البرازيل: .

□ ما واقع المسلمين فى البرازيل وهل يحصلون على حقوقهم السياسية والدينية ؟

– المسلمون فى البرزايل يعيشون بحرية تامة منذ وصولهم الى البرازيل منذ قرابة 100 عام أو 120 عام وينحدر معظم أفراد الجالية الاسلامية فى البرازيل من أصول لبنانية وغالبيتهم لهم دور مميز فى المجتمع البرازيلي وأبنائها مثقفون من الطراز الأول فى جميع التخصصات ولهم علاقات طيبة مع كافة مكونات الشعب البرازيلي وأصحاب الديانات الأخرى وهم ينعمون بالأمن والأمان ولايوجد تحدي لهم من الشعب البرازيلي ولكن التحدي الحقيقي ينبع من طقوس أبناء الجالية أنفسهم الذين نقلوا بعض الخلافات المناطفية من عادات وتقاليد الى تلك البلاد مما أعاق الحركة الدعوية فى البرازيل ، لذا فإنني أوجه نداء الى مصر والأزهر والذى يشكل العمق الاسلامي والعربي أن ينظروا بعين واعية الى الجاليات فى الاغتراب لأن العالم قرية صغيرة مما ممكن الجماعات الارهابية والمتربصين بالاسلام من جعل تلك الجاليات ساحة مفتوحة لهم يسهل التواصل معهم بسبب قلة الدعاه والنشاطات الدينية وعدم وجود مرجعيات أصيلة من العلماء لذا فإن الأمر يتطلب من المجامع الفقهية والمجلس الأعلى للشئون الاسلامية ووزارة الأوقاف أن يبحثوا عن صيغه لحماية الأقليات من الاختراقات وإلا سيحدث للمسلمين فى البرازيل ما حدث للمسلمين فى أوروبا خاصة أنه قد ظهرت مؤخرا جماعات إرهابية تحاول اختراق تلك الجاليه لنشر ثقافتهم المتطرفة .

□ وماهو الدور الذى يقوم به المعهد الاسلامي فى البرازيل ؟

– المعهد الاسلامي مؤسسة جديدة البناء عملنا على الحصول على تمويل لها منذ 3 سنوات بهدف تكوين أكاديمية علمية لبحث الوضع الاسلامي والثقافة الاسلامية وتكون مقر للصحفيين والباحثين عن الاسلام وعن الثقافة الاسلامية وتثقيف أبناء المسلمين لحمايتهم من كافة التيارات الوافدة وأرى أن البداية كانت مشجعه وعن الأن نبحث عن جذور التعاون والتكامل مع بعض الجامعات والمعاهد الموجودة فى العالم الاسلامي لأننا نحتاج الى العلماء والباحثين الذين لديهم أبحاث وأوراق عمل جديدة ليكون لهذا المعهد دور بارز فى البرازيل .

□ وكيف ترى تأثير الأحداث الارهابية من بعض المتطرفين الاسلاميين فى أوروبا على صورة المسلمين فى البرازيل؟

– الشعب البرازيلي شعب مثقف بطبيعته رغم أن الصهيونية العالمية تسيطر على وسائل الإعلام لكن علاقاتنا المتجذرة مع المجتمع البرازيلي والحكومة البرازيلية جعلتهم لا يتأثرون بالدعايه التى تحاول تشويه صورة المسلمين كما أننا نرتبط بعلاقات طيبة مع الجاليات الدينية المسيحية حيث تعد البرازيل أكبر بلد كاثوليكي فى العالم لذلك وقفوا بجانبنا رغم التهم التى توجه إلينا وقاموا بفتح مدارسهم وجامعاتهم ووسائل إعلامهم لنا للحديث عن الاسلام وهذا إن دل فإنما يدل على ثقافة هذا الشعب وانفتاحه .

□ ولماذا أقدم الرئيس البرازيلي على إصدار قرار بنقل سفارة البرازيل الى القدس رغم أن ذلك يعد استفزازا لمشاعر المسلمين ؟

– البرازيل منذ سنوات مرتبطة مع العرب وقضية فلسطين ويدافعون عنها ولكن العرب لم يستغلوا ذلك أبدا وعلمت الصهيونية العالمية على تنصيب رجل يميني متطرف له ميول صهيونية ورغم أنه اتخذ قرار بنقل سفارة البرازيل الى القدس إلا أن هذا القرار لم ينفذ بعد لأن نصف الشعب البرازيلي ضد سياسته فالدولة لن تخضع لرأيه إلا بعد الرجوع للشعب البرازيلي لأن الانتخابي شيئ وتنفيذه على أرض الواقع شيئ أخر وكما قلت فإن هناك قصور من العالمين العربي والاسلامي تجاه تلك القضية .

□ وهل ترى تهديد بعض الدول العربية بفرض عقوبات على البرازيل خطوة كافية للتراجع عن هذا القرار؟

– للأسف فإن بعض الدول العربية قالت أنها لا علاقة لها بتلك القضية ورغم ذلك فإن الشعب البرازيلي لن يتخلى عن دعمه لقضية فلسطين والبرازيليين خرجوا لتأييد تلك القضية أكثر من العرب أنفسهم لذلك فانا أراهن على السياسيين والشعب لإجبار رئيس البرازيل على التراجع عن تلك الخطوة .

□ فى ظل الاتهامات التى توجه الى المسلمين فى الغرب بالارهاب والتطرف هل ترى أن الأمر يتطلب تطوير الخطاب الديني وتنقية كتب التراث ؟

– هذه الخطوة تأخرت كثيرا وللأسف فإن العاملين فى الحقل الاسلامي لم يستطيعوا أن يطوروا أنفسهم أو خطابهم على مدى أربعمائة عام فالخطاب الديني لم يتغير ولم نستطيع أن نتواصل مع الشباب فى أوروبا وأمريكا بالشكل الصحيح وأن الأوان أن يخطط المسلمين لتلك الخطوة بصورة صحيحة وبدون ذلك فلن يتغير شيئ وللأسف فإن المسلمين أصبحوا الأن عاله على العالم لا يقدمون أى شيئ للحضارة رغم أن الأمم الأن تقاس بحضاراتها ونحن مأمورون بأن نعمر الأرض وبما نقدمه للبشرية وحتى نكون أمه قوامه يجب أن نغير تفكيرنا وخطابنا ، نعم كتب التراث أصيله ولكن علينا أن نجتهد ونذهب الى الفقير والمحتاج حتى نصبح أمه تستحق الحياه .

□ وماهى مطالبكم من الأزهر فى المرحلة القادمة ؟

– الأزهر يجسد منهج الوسطية فى الاسلام ونحن نراهن على الدور الرائد الذي يمكن أن يلعبه الأزهر فى المرحلة المقبلة من خلال احتضان الجاليات التى ترسل بعثات من الخارج والذهاب الى تلك الجاليات لمعرفة حقيقة أوضاعها للحفاظ عليها ونرى أن الأزهر هو أعلى شيئ فى مخيلتنا لأنه يمثل قيمة اسلامية كبيرة ولذا يجب أن يكون الأزهر على مقدار الثقة الموضوعه فيه .